خبر وتعليق

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مصر بين حسابات التحصين العسكري
وتراجع المبادرة السياسية

الخبر:

أثارت تقارير كيان يهود التي تحدثت عن نشر مصر منظومات دفاع جوي صينية متطورة من طراز HQ-9B في شبه جزيرة سيناء، وما رافقها من مخاوف يهود بشأن تأثيرها على حرية حركة الطيران والتوازنات العسكرية في المنطقة، اهتماماً سياسياً وأمنياً لافتاً. وبحسب هذه التقارير، فإن الخطوة تأتي في سياق توجه القاهرة نحو تنويع مصادر تسليحها وتعزيز قدراتها الدفاعية، في ظل القيود الغربية على بعض صفقات السلاح، والتطورات الأمنية المتسارعة على حدودها الشرقية. كما أشارت إلى اتساع التعاون العسكري المصري الصيني، بما يشمل التدريبات المشتركة والطائرات المسيرة، وهو ما يفتح الباب أمام تساؤلات تتجاوز الجانب العسكري إلى أبعاد سياسية واستراتيجية أوسع.

التعليق:

إن أول ما يستوقف المتابع في هذه التطورات هو حجم قلق كيان يهود من امتلاك مصر منظومات دفاعية متقدمة، وهو ما يكشف تخوفاته تجاه أي تطور يمكن أن يؤثر في تفوقه العسكري وحرية تحركه في أجواء المنطقة. وهنا تبرز مسألة السيادة والاستقلال في القرار العسكري؛ فمن واجب الدول أن تطور قدراتها الدفاعية وفق احتياجات أمنها القومي، وألا تبقى خياراتها التسليحية رهينة حسابات القوى الخارجية ومصالحها، ولا سيما حين ترتبط تلك الحسابات بمخططات التفوق العسكري لكيان يهود.

غير أن امتلاك السلاح وتطوير منظومات الردع لا يمثلان بحد ذاتهما مشروعاً استراتيجياً متكاملاً، ما لم يستندا إلى رؤية سياسية تحدد أهداف القوة ومجالات توظيفها.

وفي المقابل، تطرح هذه التطورات سؤالاً جوهرياً حول مفهوم الأمن القومي المصري وحدود النظر إليه. فالأمن القومي لا يتوقف عند حماية الحدود والمجال الجوي، وإنما يمتد إلى حماية المصالح الاستراتيجية ومواجهة التهديدات المتشكلة في المحيط الإقليمي. ومصر التي تتصل جغرافياً بقطاع غزة، وتتأثر مباشرة بما يجري في السودان وليبيا والبحر الأحمر، لا تستطيع فصل أمنها عن التحولات التي تعصف بهذه المناطق. ومن هنا فإن تعزيز القدرات العسكرية ينبغي أن يترافق مع امتلاك المبادرة السياسية، وبناء مواقف فاعلة تجاه الأزمات التي يمكن أن تتحول إلى تهديدات مباشرة لمصالحها وأمنها ومستقبلها، بدل الاكتفاء بالتعامل مع تداعياتها بعد وقوعها.

وتبدو المفارقة أكثر وضوحاً عند النظر إلى موقف مصر من عدوان يهود على غزة؛ فبينما تثير تقارير يهود مخاوف من تنامي قدرات مصر الدفاعية، وتكشف أهمية الموقع الاستراتيجي

لسيناء في الحسابات الأمنية، تظل التساؤلات قائمة حول حدود دور مصر السياسي في مواجهة العدوان، ووقف تداعياته، والتصدي لمشاريع تهجير الفلسطينيين. كما أن التحديات في السودان وليبيا وأمن البحر الأحمر وحوض النيل تفرض على القاهرة الانتقال من سياسة الاستجابة للوقائع إلى سياسة أكثر مبادرة في حماية مصالحها ومواجهة مصادر التهديد.

إن القضية في جوهرها ليست مجرد حصول مصر على منظومة دفاع جوي صينية، ولا طبيعة ردود فعل كيان يهود تجاهها، وإنما تتعلق بالسؤال عن المشروع الاستراتيجي الذي يحكم توظيف القوة المصرية. فالدول لا تصون أمنها بمجرد امتلاك أدوات القوة، وإنما بامتلاك الإرادة والرؤية والقدرة على تحويل تلك الأدوات إلى مواقف وسياسات تحمي مصالحها وتؤثر في محيطها. ومصر بما تمتلكه من موقع وإمكانات وثقل إقليمي مطالبة بأن يكون حضورها السياسي بمستوى ما تقتضيه تحديات المرحلة، وأن تجعل من تطوير قدراتها العسكرية جزءاً من رؤية أشمل لا تكتفي بتحصين الحدود، بل تسعى إلى حماية المصالح وصناعة التوازنات والمشاركة الفاعلة في رسم مستقبل المنطقة.

والسبيل القويم للاستجابة لكل التحديات والتأثير في الحاضر وصناعة المستقبل هو أن تكون مصر نقطة ارتكاز لدولة الخلافة الراشدة الثانية، القادرة على توحيد الأمة كلها، وقيادتها نحو التمكين والنصر والريادة. قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ**﴾.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

سعيد فضل

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر